تمهيد :

يعتبر بنك البركة الجزائري أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، فتح أبوابه لتلبية احتياجات عملائه الذين يرغبون في تمويل احتياجاتهم بمنتجات إسلامية بعيدة التعامل الربوي وهو يستمد أسس عمله من ضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أنه ينشط في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي وكغيره من البنوك فإن بنك البركة الجزائري يتعرض إلى جملة من المخاطر تهدد وجوده وتطوره.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تجربة بنك البركة في إدارة المخاطر التي تواجهه، معرفة أساليب التحوط التي يستخدمها. وذلك من خلال:

المبحث الأول: الإطار عام لبنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر والتحوط في بنك البركة الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لإدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: الإطار عام لبنك البركة الجزائري.

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، وهو فرع من مجموعة البركة الدولية التي يقع مقرها في البحرين، وهي مجموعة رائدة في العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم وتقوم بنك البركة الجزائري بتقديم منتجاته وخدماته المصرفية والمالية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المبحث

المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري ونشأته.

1- تعريف بنك البركة الجزائري: هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاعين العام والخاص يؤسس في الجزائر، تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984م من خلال محادثات التي أجراها "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري" مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثة ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي أسهم بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986م، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 01 مارس 1990م بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أفريل 1990م قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، ليتم إفتتاحه رسميا في 20 ماي 1990م، وباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991م[1]

أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائر هي:[2]

- 1991: تأسيس بنك البركة الجزائر
- 1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 1999: المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان.
- 2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
- 2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2500000000 دج.

[1] طبيل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة العالمية الراهنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009، ص186.

[2] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 14/04/2016 www.albaraka-bank.com

- 2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك على 10 مليار دينار.

2-نشأة بنك البركة الجزائري.

أنشئ بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض(القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990) الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، وقد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة.[1]

تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى500000 سهم، قيمة كل سهم 1000دج، وتعود ملكيته لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمساهم جزائري و"شركة دلة" البركة القابضة كمساهم أجنبي وذلك بنسبة 50% لكل طرف حيث أنه بنك برأس مال مختلط، وهو مخول لأداء جميع الخدمات المصرفية وتقديم التمويل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

وفي 2006 وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 04/01/في مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، ثم رفع رأس مال بنك البركة الجزائري إلى 2500000000 دج، حيث أصبح رأس ماله موزع كما يلي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة BADR بنسبة 44%.
- شركة دلة البركة القابضة الدولية(السعودية) بنسبة 56%.

وفي عام 2009 طبقا لمقتضيات النظام رقم 08/04 الصادر في 23 ديسمبر2008 عن بنك الجزائر، قام البنك بزيادة رأس ماله ليبلغ 10مليار دج (139 مليون دولار) مع الإبقاء على نفس تركيبة المساهمين، وقد بلغ عدد فروع بنك البركة الجزائري سنة 2013 حوالي 26 فرعا موزعة على مختلف التراب الجزائري ومن المخطط له أن يصل 45 فرعا بحلول سنة 2017.[2]

ثانيا: أهداف بنك البركة.

يهدف بنك البركة إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال

---

[1] سليمان ناصر، **العمل المصرفي في الجزائر الواقع والأفاق، دراسة تقييميه مختصرة**، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى النظام المصرفي الجزائري واقع وأفاق، جامعة قالمة، الجزائر، 2001 ، ص6.

[2] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، تاريخ الإطلاع 14/04/2016 www.albaraka-bank.com

الترميم والإستثمار المنظمة وفقا لمبادئ الشريعة، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص:[1]

1-تحقيق الربح.

تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع الظروف ويراعي فيها القواعد الاستثمارية السليمة.

2-تحقيق تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات.

وذلك من خلال وتوجيهها نحو مشاركة في الاستثمار في الأسلوب المصرفي غير الربوي.

3-توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة من أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

4-إنشاء وتطوير النماذج المالية.

إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية التي توافق الشريعة الإسلامية باستخدام أحداث الطرق والأساليب.

5-الاهتمام بالنواحي الاجتماعية.

فبنك البركة الإسلامي الجزائري لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية، لأن الإسلام دين منهج وعقيدة، حيث لا يفرق بين جانب وآخر، بحيث يدخل البنك بدور الوكيل والأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة عن طريق تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بإنشاء وإدارة الصناديق المتخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية.

6- تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية والإسلامية في كافة المجالات.

7- توجيه النشاط الاستثماري نحو جهود التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: خدمات بنك البركة الجزائري وهيكله التنظيمي.

أولا: خدمات بنك البركة.

يقدم بنك البركة لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي مجال الودائع يفتح البنك للأفراد الحسابات الآتية:[2]

1- حسابات الطلب.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص168.

[2] صويلحي نور الدين، **أساليب التحوط في البنوك الإسلامية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة الجزائر ،2009،ص197.

تفتح للأشخاص الطبيعيين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.

2-حسابات التوفير أو الادخار.

تفتح للأشخاص الطبيعيين، بحد أدنى للرصيد لا يقل عن ألفين دينار جزائري، ويمنح صاحبها دفتر تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، وتحقق هذه الحسابات أرباحا ناتجة عن العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون حساب الادخار مدينا.

3-تقديم القروض الحسنة للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات.

4-حسابات الاستثمار المخصص.

وهي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها معروفة لديهم.

5-يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات.

6-حسابات الاستثمار المشتركة.

وهي الحسابات غير المخصصة وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة، تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10 آلاف دينار جزائر

والجدول التالي يمثل تطور الودائع في بنك البركة الجزائري من 2005 إلى 2014م

الجدول رقم (3-1): تطور الودائع في بنك البركة الجزائري من 2005 إلى 2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع	300	3500	4500	5500	600	6500	6700	800	8500	8800

المصدر: البيانات الداخلية لبنك البركة الجزائري فرع برج بوعريريج

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 6 أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، كما أن للبنك مديرا عاما و نائبين له إضافة إلى ثلاثة أعضاء يشكلون الإدارة التنفيذية للبنك، ويوجد أيضا للبنك مراقبين للحسابات، ومراقب شرعي، وجمعية عامة للمساهمين[1].

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري في الشكل الموالي:

[1] سليمان ناصر،مرجع سابق :ص7

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

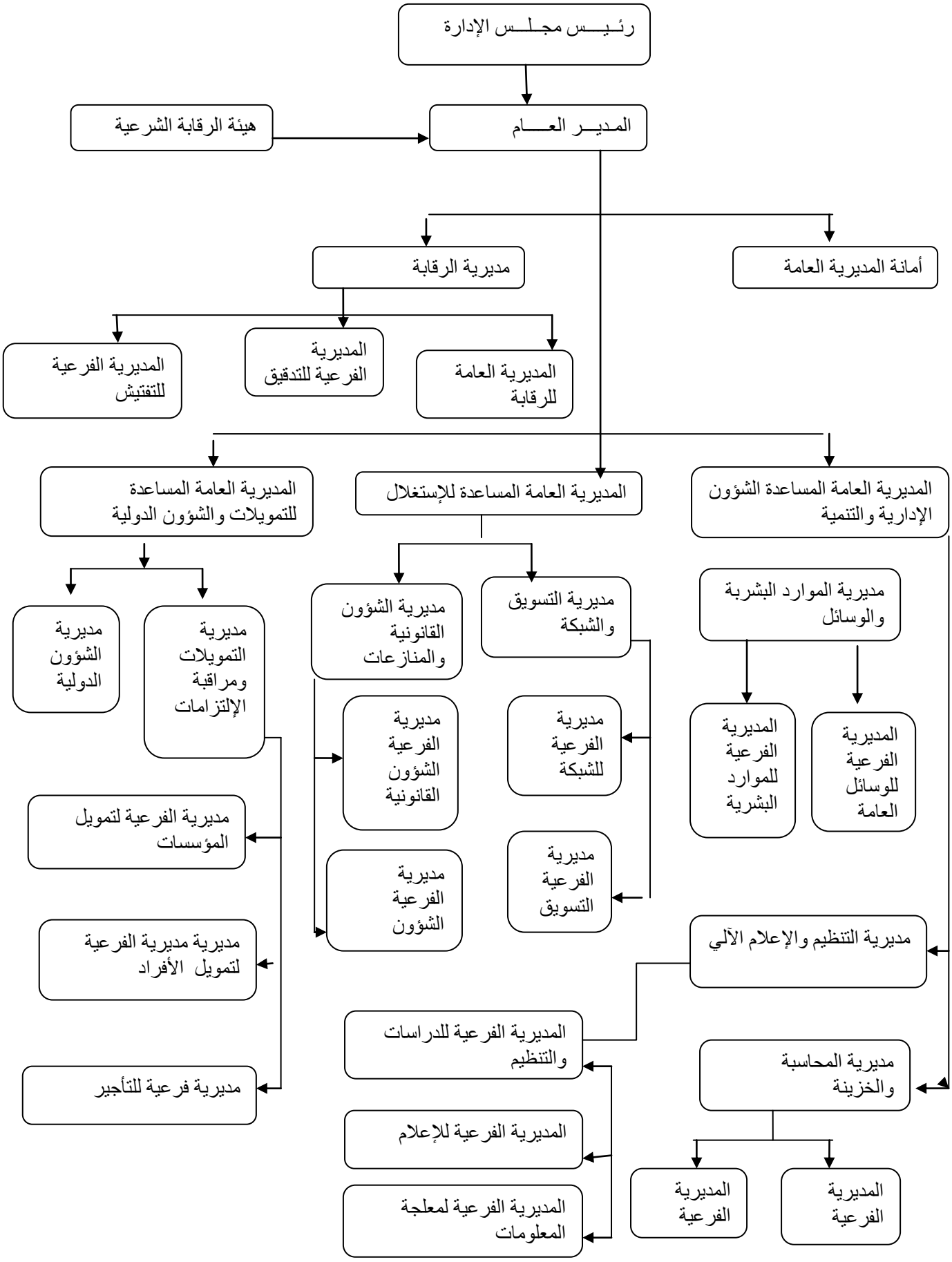

المطلب الثالث: التعريف بوكالة البركة "برج بوعريريج"

أولا: تعريفها.

تعتبر وكالة برج بوعريريج 405 من أهم فروع بنك البركة الجزائري الذي مقره الرئيسي بالعاصمة، تأسست بتاريخ 2011/03/20، هذه الوكالة كغيرها من فروع بنك البركة الجزائري تقوم بعدة نشاطات مصرفية أهمها قبول الودارع وتمويل المشاريع الاستثمارية، وفق صيغ إسلامية تمويلية. وتسعى إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري، والعمل على تنفيذ السياسة التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

ثانيا :مهام وكالة البركة "برج بوعريريج"

1- تتمثل مهامها على غرار الوكالات الأخرى المنتشرة على القطر الوطني فيما يلي:

أ- فتح حسابات جارية للعملاء بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) أو العملة الأجنبية وقبول ودائعهم.

ب- أمر التحويل أو الدفع للعملاء في حدود إمكانيات الوكالة.

ج-التكفل بالعمليات مع الخارج أو العمل على تماشيها مع قواعد تبادل التجارة الخارجية.

د- استقبال ملفات تمويل العملاء.

2- كما تتمثل أهم صيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة في:

المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم.

تجدر الإشارة إلى أن وكالة "برج بوعريريج" لا تقوم بالتمويل بنسبة 100% وإنما بنسبة65%

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة "وكالة برج بوعريريج"

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الإداري الذي يمكن المؤسسة من تنفيذ القرارات الاستراتيجية[1].

[1] مقابلة مع رئيس وكالة برج بوعريريج يوم 2016/03/29

الشكل رقم(3-2) : الهيكل التنظيمي لوكالة البركة "برج بوعريريج".

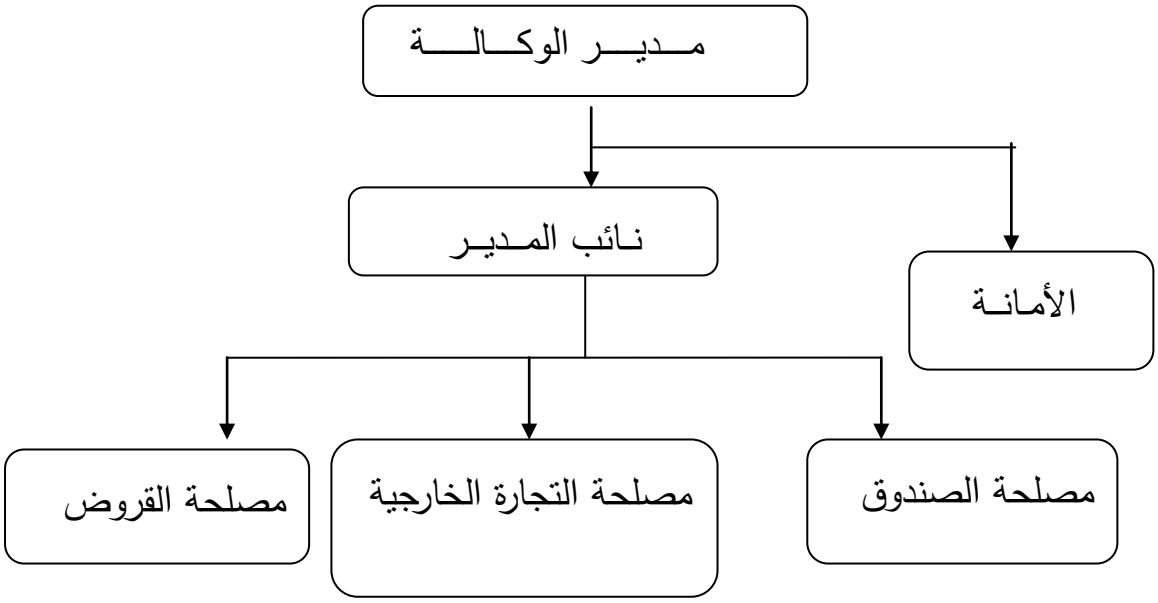

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

1- مدير الوكالة: يعين من طرف المديرية العامة لبنك البركة الجزائري، يقوم بتسيير النشاطات اليومية للوكالة وإرسال تقارير حولها إلى الإدارة العامة بالعاصمة.

2- نائب المدير: يكلف نائب المدير بمساعدة مدير الوكالة وينوبه في أعماله في حالة غيابه، كما يتولى جانب من أعمال الوكالة والمتمثلة في الشؤون الإدارية.

3- الأمانة: تقوم بأعمال السكرتارية والحفظ وتسند إليها أعمال المكاتب بشتى أنواعها.

4- مصلحة القروض: تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات القروض التي تقدم لها من عملاء الوكالة والتأكد من المعلومات المقدمة في الملف، حيث يعد قرار منح القروض في هذه المصلحة مبدئيا، أما القرار النهائي فيرجع إلى هيئة الرقابة الشرعية في المديرية العامة وتحتوي ثلاثة أقسام هي: قسم النزاعات، المعدات والاستغلال.

5- مصلحة التجارة الخارجية: تتكفل هذه المصلحة بالعلاقات الخارجية والمالية، وتقوم بتسديد الصفقات والمعاملات التجارية الخارجية لصالح العميل عن طريق فتح أو تسليم المستندات (الاعتمادات) أو التحويلات الحرة وذلك لضمان عملية الاستيراد والتصدير كما تقوم هذه المصلحة بتحويل العملة الصعبة لصالح الموردين والخواص[1].

[1] مقابلة مع رئيس وكالة برج بوعريريج يوم 2016/03/29.

6-مصلحة الصندوق: وتشرف هذه المصلحة على العمليات المصرفية التي تنشأ في الشبابيك السحب، الإيداع والتحويلات.

المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر والتحوط في بنك البركة الجزائري.

لا تختلف الأساليب التي يستخدمها بنك البركة الجزائري في عملية التحوط من المخاطر عن ما تستخدمه البنوك الإسلامية الأخرى، إلا أن ما يتاح له يعتبر أقل نظرا لعدم تطور السوق المصرفية الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: تطبيق القواعد الإحترازية في بنك البركة الجزائري.

باعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، أصدر المشرع البنكي في الجزائر مجموعة من القواعد الإحترازية بهدف تنظيم المهنة المصرفية وتوفير المناخ الملائم لممارسة النشاط في ظل شروط العادلة.

وقد خولت المادة "44 من قانون 90-10" بصفة السلطة لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطة نقدية يمارسها، إصدار ضمن هذا القانون مجموعة من الأنظمة المصرفية تتعلق بممارسة النشاط البنكي للبنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية، مع الحرص على تطابقها وتماشيها مع القواعد المطبقة على المستوى العالمي وعلى رأسها متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أولا: معدلات قواعد الحذر المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري.

وتحدد التعليمة رقم "74-94 الصادرة في نوفمبر 1994" معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة أن لا يتجاوز حجم الخطر (حجم الائتمان الممنوح) لعميل واحد 25% من مجموع رأس المال الخاص بالبنك، وذلك ابتداءا من تاريخ 1995/01/01،[1] ويقصد هنا بحجم الخطر ذلك الممثل على شكل قروض وكذلك التعهدات خارج الميزانية(مثل الكفالات والضمانات المعطاة)، تحسب أخطارها بما يكافئها من عناصر الميزانية.

ثانيا: نسبة تغطية المخاطر(معيار كوك)

حددت المادة الثالثة من التعليمة رقم 94-74 رزنامة لتطبيق والوصول إلى إحترام نسبة كوك حسب إتفاقية بازل الأولى، حيث يتم الوصول إلى هذه النسبة تدريجيا، وهذا بسبب حداثة

[1] المادة 2 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة.

تطبيق مثل هذه القواعد على البنوك في الجزائر في ذلك الوقت، فكان لابد من تسوية رزنامة، حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999، حسب المراحل التالية:

- 4% مع نهاية شهر جوان 1995.
- 5 %مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6 %مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8 %مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

ويتم الإعتماد في إحتساب نسبة تغطية المخاطر على نفس المعادلة لإتفاقية بازل الأولى التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافي الأموال الذاتية}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\%$$

حيث أن المخاطر المرجحة هي: المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها موجودات البنك.[1]

إلا أن بنك البركة الجزائري على غرار البنوك الإسلامية الأخرى يطرح إشكالات عند تطبيق المعدلات الخاصة بقواعد الحيطة والحذر سواء بتقسيم أو تغطية الخطر، يمكن إجمالها في نقطتين:

النقطة الأولى:

تحديد حجم الخطر يتم بنفس الطريقة المطبقة في البنوك التقليدية، أي أن الديون المترتبة على الزبائن بصيغة المضاربة والمرابحة والسلم تعامل بنفس معاملة الدبون المترتبة عن منح القروض.

النقطة الثانية:

حساب نسبة ملاءة رأس المال تكون وفق عناصر محددة بنماذج معينة من طرف بنك الجزائر، وهي النماذج رقم 1000و1001و1002 وهنا نطرح إشكالية المواءمة بين عناصر ميزانية البنك وعناصر تلك النماذج المعدة وفق النظام المصرفي التقليدي.

[1] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سابق، ص93.

وبالتالي فإنه يثار شك حول مصداقية هذه النسبة لملاءة رأس مال بنك البركة الفعلية فقد تكون أكثر أو أقل.

المطلب الثاني: الرقابة وإدارة المخاطر.

أولا: الرقابة[1]

1-المراقبة الدائمة:

تعتمد المراقبة الدائمة على فريق من المراقبين، كل واحد منهم مكلف بمراقبة فرع (أو فرعين صغيرين) بصفة دائمة.

2-المراقبة الدورية:

وفقا للبرنامج السنوي للمراقبة (نشاط 2014) المعتمد من طرف لجنة التدقيق، فإن تدخلات المفتشية العامة والتدقيق، سواء على مستوى شبكة الاستغلال أو على المستوى المركزي أخذت أشكالا متنوعة ما بين مهمات شاملة، مهمات موضوعية، مهمات منتقاة، مهمات خاصة، مهمات متابعة ومهمات إسناد لعمليات المراقبة التي تقوم بها الهيئات الخارجية.

ثانيا: مكافحة تبييض الأموال:

تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب خضعت لعملية مراجعة من طرف مدققي الحسابات عملاء بقرار المجموعة القاضي بإسناد مهمة التدقيق(AML) السنوية، لمدققين خارجيين في إطار إلتزامات البنك المتعلقة بالتكوين المستمر للموظفين، قام المسؤول المركزي المكلف بمحاربة تبييض الأموال بتنظيم وتنشيط دورات تكوينية سريعة لفائدة 150 موظفا، تم إنتقائهم على مستوى الفروع والوحدات المركزية. تركزت هذه الدورات أساسا حول آخر الإجراءات المتضمنة في النصوص التنظيمية الجديدة الصادرة عن السلطات العمومية، فيما يتعلق بتدقيق النظام والتأكد من احترام إجراءات العمل، قامت فرق المفتشية العامة ب25 مهمة على مستوى الفروع و20 مهمة قام بها المسؤول المركزي المكلف بمحاربة تبييض الأموال.

ثالثا: إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر من المهام التي تتولاها المديرية، حيث كانت مكثفة ومتعددة خلال سنة 2014، فيما يلي وصف موجز للنشاط:

- تنقيط الشركات.

[1] التقرير السنوي لسنة 2012 - 2014

- التركيز حسب قطاع النشاط.
- دراسة المخاطر التشغيلية.
- إختبارات الإجهاد.
- تثبيت الحدود الإئتمانية للعملاء.

المطلب الثالث: عملية السيطرة على المخاطر ببنك البركة الجزائري.

تأخذ إدارة المخاطر في الحسبان تشكيلة واسعة من المخاطر منها ما هو مشترك مع باقي المصارف والبنوك، ومنها ما هو مختص فقط ببنك البركة الجزائري، وهي كما يلي[1]:

أولا: مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان أساسا من عدم وفاء العميل بالتزاماته اتجاه المصرف، وهذا ما يشكل تهديدا في الآجلين المتوسط والبعيد، لذلك توجب على البنك وضع سياسة خاصة لإدارة هذه المخاطر، وكذا اعتماد أساليب وإجراءات ناجعة تتلاءم مع أساليب التمويل الإسلامي المختلفة والمستوفية للشروط الشرعية، ومن أهم هذه الإجراءات:

- القيام بدراسة الملفات بشكل دقيق بعد إيداعها من طرف العملاء، حيث يتم تصنيفهم ائتمانيا اعتمادا على تصنيفات مؤسسات عالمية وعلى أساس هذا التصنيف يتم قبول طلب التمويل أو رفضه.
- طلب ضمانات ورهونات من العميل :كما يقوم البنك بتقييم الضمانات المتمثلة في الأراضي والعقارات، ويفترض أن تكون قيمة الرهن أو الضمان تمثل 120% فما فوق من قيمة التمويل.
- فرض غرامات تأخير على العميل: عند تأخر العميل عن تسديد التزاماته في الآجال المحددة، يقوم البنك بفرض غرامات تأخير وهو ما يشكل ضغطا عليه يجبره على الوفاء بالتزاماته

ثانيا: مخاطر السيولة.

تقوم مديرية إدارة المخاطر بالبنك بالمتابعة المستمرة لتغيرات السيولة وإعداد تقارير عن حالة السيولة في البنك بشكل مستمر، وقياس وتقدير السيولة عبر أدوات ونسب خاصة، ورفع هذه التقارير لمجلس الإدارة والإدارة العليا إضافة إلى تقديم التوصيات والنصائح للمديريات الفرعية فيما يخص التعامل مع السيولة. وكذلك تحديد تواريخ العمليات الكبيرة مثل الفترات التي

[1] بوحيدة محمد، عدمان مريزق، **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية ، جامعة الجزائر، ص ص193-187

تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الإيداعات بمبالغ كبيرة وفترات استرجاع رؤوس الآموال المستثمرة في التمويلات، وكذلك الاحتفاظ باحتياطات وقائية علاوة على الاحتياطات الاعتيادية .وتقديم تحفيزات للزبائن لجعلهم يسددون ما عليهم مسبقا وذلك عند رغبة البنك في الحصول على السيولة.

ومن بين أدوات قياس السيولة المستعملة في البنك ما يلي:

- تحليل الفجوة: هي أداة لرصد وقياس فائض السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والصادرة في فترة زمنية معينة، بحيث تعبر الفجوة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من خلال العلاقة التالية:

الفجوة = التدفقات النقدية الداخلة – التدفقات النقدية الخارجة

ثم يقوم البنك بتحليل النتيجة المحصل عليها (سالبة أو موجبة) وإعداد تقارير عن حال السيولة وتقديم التوصيات عن منح التمويلات.

فإذا كانت الفجوة موجبة، فهذا يعني أن هناك فائضا في السيولة .أما إذا كانت الفجوة سالبة، فيدل على نقص في السيولة وهو يؤشر على أن حال السيولة غير مرض، لكن في الحقيقة النتائج المحصل عليها من قياس الفجوة لا تعكس صورة السيولة بشكل دقيق إلا بعد تحليل النتائج والآخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على عن حالة السيولة في البنك.

- الفجوة بين الأصول والخصوم: من بين الطرق التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لتقدير احتياجاته في السيولة، دراسة ومراقبة مصادر واستخدامات الأموال، وبالتالي معرفة حال السيولة على المدى المتوسط والبعيد، وتعبر الفجوة بين الأصول والخصوم:
  - الفجوة الموجبة تدل على أن الحالة المستقبلية للسيولة ستعرف عجزا.
  - الفجوة السالبة تعني أن الحال المستقبلية للسيولة ستعرف فائضا.

ثالثا: مخاطر التشغيل.

تشمل عملية السيطرة على مخاطر التشغيل الإجراءات والأساليب الإحترازية التالية:

- السرية التامة اتجاه المعلومات ؛ وهو ما يقلل من مخاطر تسريب المعلومات ومخاطر الاحتيال
- التشدد في اتخاذ قرارات منح التمويلات الكبيرة، والتدرج في اتخاذ قرارات منح

التمويلات إلى المستويات العليا كلما ارتفعت قيمة التمويل المطلوب، يمكن لهذا الإجراء أن يقلل من الأخطاء التشغيلية، ويزيد من الدقة في اتخاذ القرار.

- إجراءات رقابة داخلية(الفصل بين المهام) بحيث تمر ملفات التمويل عبر جهات عديدة ومستقلة عن بعضها تزيد من دقة التحليل وتجعل من قرار منح التمويل ذو مصداقية موضوعية.
- كفاءة العاملين: إذ يحرص البنك على اختيار العاملين على أساس الكفاءة والمؤهلات، وتطبيق نظام تكوين متطور ومستمر يسمح بتطوير قدرات العاملين وزيادة كفاءتهم.
- إرساء نظام للرقابة الشرعية الدائمة والمستمرة على كل النشاطات مما يحقق الشفافية في البنك والمتابعة الدائمة من قبل الهيئة الشرعية للتمويلات والعقود المبرمة، بحيث لا يتم إبرام أي عقد إلا بعد موافقة الهيئة الشرعية، وهذا لتجنب أي مخاطر ناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة أو إبرام عقود مشبوهة.
- وجود نظام معلومات متطور؛ يسمح للإدارة العليا بالإطلاع على كل تفاصيل النشاط في البنك.

رابعا: مخاطر عدم الالتزام بالشريعة:

رفع بنك البركة الجزائري منذ تأسيسه شعار إسلامية المعاملات التي يقدمها لزبائنه، ومن أجل المحافظة على هذه الخاصية، والتي يعتبر الخروج أو الإنحراف عنها هو المخاطرة بفلسفة البنك وأسسه، اتخذت جملة من الإجراءات أهمها:

- تضمين الهيكل التنظيمي للبنك هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على رأس النظام الحوكمي وبالتوازي مع مجلس إدارة البنك تتولى مهمة توجيه نشاط البنك ومراقبته والإشراف عليه من حيث التزام نشاطاته وإجراءاته مع مبادئ الشريعة وتوافقها معها.
- تضمين الهيكل الإداري للبنك مدققا شرعيا داخليا يتولى مهمة مراجعة ومراقبة الالتزام بالقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ومتطلبات الالتزام الشرعي بالبنك عند تنفيذ الأعمال والتعديل الفوري لأية نواحي بها قصور.

خامسا: مخاطر السمعة

السمعة لدى بنك البركة هي مجموعة المفاهيم والآراء والمعتقدات التي التزم الحفاظ عليها ولبلوغ هذه الغاية وضع آليات التالية للاحتراز مما يهددها (المخاطر):

- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الآخلاقية الحميدة التي يحكمها دليل قواعد السلوك المهني والمعايير الأخلاقية.
- إطلاع كل موظفي البنك– وعلى كل المستويات – ثم جعلهم يُمضون على بروتوكول أخلاقيات التعامل والإقرارات ذات الصلة به :سياسة مكافحة غسيل الآموال، تمويل الإرهاب،...إلخ؛
- الحفاظ المستمر على أن تكون مخاطر السمعة في حدود الصفر.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لإدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الآداء في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010–2014).

تتم عملية تحليل مؤشرات بنك البركة من خلال أهم التطورات التي مر بها خلال السنوات الخمس الماضية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 والتي تعبر عن نشاط البنك في هذه الفترة.

الجدول رقم (3–2) تطور أهم مؤشرات البنك.

الوحدة: مليون دج

البنود / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الميزانية	120509	132984	150788	157073	162772
حقوق الملكية	18843	20550	22110	22965	23810
الودائع	89983	103285	116515	125435	131175
التمويلات	55689	58584	57891	63354	80627
الإلتزامات خارج الميزانية	42798	49468	52068	51662	40449
الإيراد المصرفي الصافي	7241	7804	8286	7760	7473
الناتج الصافي	3243	3778	4190	4092	4306

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات2010 ،2011، 2012 ، 2014.

الجدول رقم(3-3): التحليل نسب التغير لأهم مؤشرات بنك البركة الجزائري في الفترة (2010 -2014)

الوحدة: %

البنود / السنوات	2011	2012	2013	2014
مجموع الميزانية	10	13	4.1	3.6
حقوق الملكية	9	7	3.8	3.7
الودائع	15	12	7.6	4.6
التمويلات	5	-1	8.6	27.3
إلتزامات خارج الميزانية	16	5	-0.7	-27.7
الإيراد المصرفي الصافي	8	6	-6.7	-3.7
الناتج الصافي	17	11	-2.3	5.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

1- تطور مجموع الميزانية في بنك البركة الجزائري ما بين 2010-2014

يمكن توضيح تطور مجموع الميزانية في بنك البركة الجزائري ما بين 2010-2014 من خلال

الشكل رقم (3-3): تطور مجموع الميزانية بنك البركة الجزائري ما بين2010-2014 .

الوحدة: مليون دج

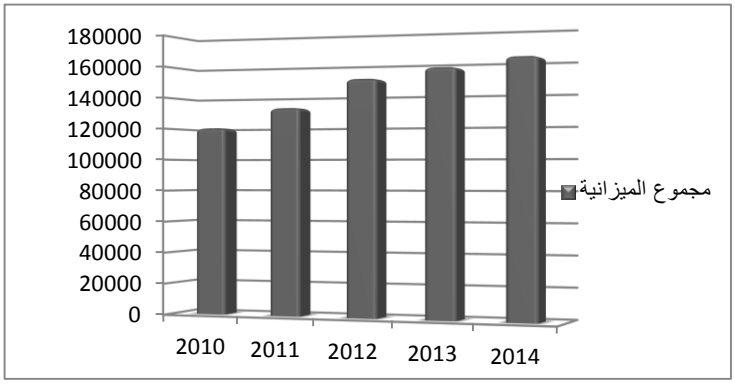

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-2)

من جلال الشكل رقم (3-2) ومن خلال الجدول رقم (3-2) يمكن ملاحظة ارتفاع في مجموع ميزانية بنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2014، نتيجة لتوسيع مجموعة المنتجات

والخدمات المصرفية، حيث قدر مجموع الميزانية عند نهاية 2014 ب 162.772 مليون دج مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية.

2- تطور حقوق الملكية في بنك البركة الجزائري في الفترة 2010-2014 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4) : تطور حقوق الملكية.

الوحدة: مليون دج

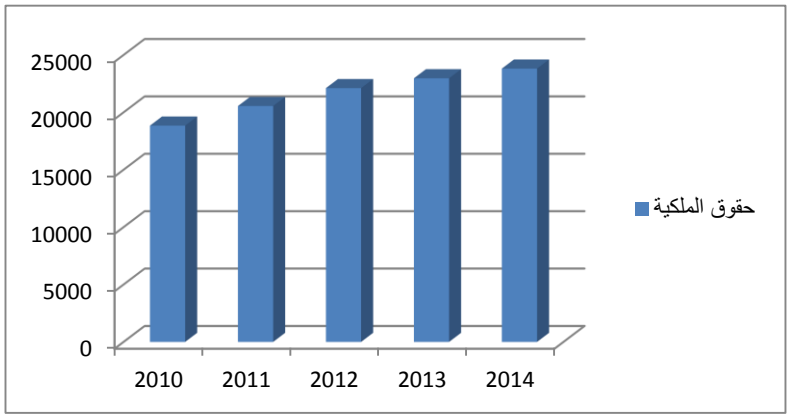

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-2)

نقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: (رأس المال المدفوع + الإحتياطات + الأرباح غير موزعة)ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل رقم(3-4) أن حقوق الملكية حققت ارتفاعا مستمرا في الفترة 2010- 2014.

2- تطور حجم الودائع والتمويلات في بنك البركة الجزائري ما بين 2010-2014.

يمكن توضيح تطور حجم الودائع والتمويلات في بنك البركة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-5): تطور حجم الودائع والتمويلات في بنك البركة الجزائري ما بين 2010-2014

الوحدة: مليون دج

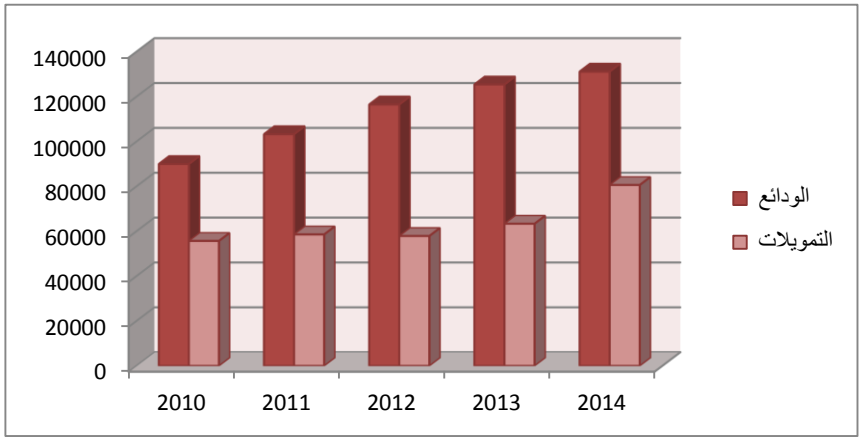

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول رقم (3-2)

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم (3-5) ومن خلال الجدول رقم (3-2) أن حجم الودائع والتمويلات في بنك البركة الجزائري في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2014 ، حيث بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الإدخار والودائع لأجل مبلغ 132984 مليون دج عند نهاية 2011 مسجلة بذلك زيادة قدرها 12475 مليون دج أي بنسبة 10% مقارنة بالسنة المالية 2010، وفي سنة 2012 سجلت زيادة قدرت ب13230 مليون دج بنسبة 12% مقارنة بسنة 2011، وبالنسبة لسنة 2014 فقد بلغ حجم الودائع 131175 مليون دج بزيادة قدرها 5740 مليون دج بنسبة 4.6% مقارنة بسنة 2013.

وبلغت نسبة زيادة التمويلات الممنوحة لسنة 2011، 9% مقارنة بسنة 2010، وفي سنة 2012 انخفض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن ب693 مليون دج بنسبة -1% ليرتفع مرة أخرى في سنتي 2013 و2014 حيث سجلت سنة 2014 زيادة قدرها 17273 مليون دج بنسبة 27.3% مقارنة بسنة 2013 و2012. يعود ذلك لنشاط البنك ففي مجال تمويل المؤسسات بلغت قيمة رخص التمويل 169.371 مليون دج منها 101.952 مليون دج التزامات بالإمضاء و 67.419 مليون دج تمويلات بالصندوق ،أي نمو إجمالي يقدر ب 23.31 % بالنسبة لسنة 2011 و 69,06% بالنسبة لسنة 2010 . بلغت الالتزامات بالصندوق 67.419 مليون دج خلال 2012 مقابل 57.543 مليون دج سنة 2011

و 39.359 مليون دج سنة 2010 ،أي نمو يقدر ب 17,16 % و 46,20 % على الترتيب. سجلت الالتزامات بالإمضاء ارتفاعا جد هاما. حيث بلغت 101.952 مليون دج خلال 2012 مقابل 79.80 مليون دج سنة 2011 و 41.883 مليون دج سنة 2010 ، أي نمو على الترتيب يقدر ب 27.74 % و 90.54 %. و عموما، عرف نشاط التمويل بالإجارة نموا يقدر ب 34 % فيما يتعلق بقيمة التمويلات و25% فيما يخص حجم الملفات. وتميزت السنوات الأخيرة بالتنويع في طرق التمويل(الإجارة ، تمويل العقار.....إلخ) والتي مست كل شرائح الزبائن من مؤسسات، مهنيين ،أفراد.

المطلب الثاني: تقييم آداء بنك البركة الجزائري بطريقة العائد والمخاطرة.

أولا: مؤشرات العائد.

لتقييم آداء بنك البركة الجزائري بطريقة العائد يتم استخدام المؤشرات التالية:

الجدول رقم(3-4): طرق حساب نسب مؤشرات العائد المستخدمة ببنك البركة الجزائري.

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
معامل الرفع المالي	إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المصدر: رتيبة بركبية، **تقييم آداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة(2007-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم المالية والمحاسبة، جامعة ورقلة، 2013.

1. حساب نسب مؤشرات العائد المستخدمة ببنك البركة الجزائري وقيمة كل من المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (نسبة المخاطرة) لكل مؤشر خلال الفترة (2010-2014) حيث أن:

- المتوسط: $\bar{x} = \frac{\Sigma x}{n}$
- والإنحراف المعياري: $\sigma = \sqrt{\frac{1}{n}\left[\Sigma x^2 - \frac{(\Sigma x)^2}{n}\right]}$
- ومعامل الأختلاف: $Cv = \frac{\sigma}{\bar{x}}$

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): نسب مؤشرات العائد المستخدمة ببنك البركة في الفترة (2010-2014)

الوحدة %

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	$\bar{x}$	σ	cv
العائد على حقوق الملكية	17.21	18.38	18.95	17.81	18.08	18.08	0.57	0.03
العائد على الأصول	2.69	2.84	2.77	2.60	2.64	2.7	0.08	0.02
معدل هامش الربح	44.78	48.41	50.56	52.73	57.62	50.82	4.27	0.08
معدل منفعة الأصول	6	5.86	5.49	4.94	4.59	5.37	0.53	0.09

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (3-2) رقم والملحق رقم (4)

2.حساب معامل الرفع المالي.

الجدول رقم (3-6): معامل الرفع المالي ببنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2014).

الوحدة: مرة

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	$\bar{x}$	σ	cv
معامل الرفع المالي	6.39	6.47	6.81	6.84	6.83	6.66	0.07	0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم(3-2) والملحق رقم(1)

الشكل رقم (3-6): تطور نسبة تطور العائد على حقوق الملكية .

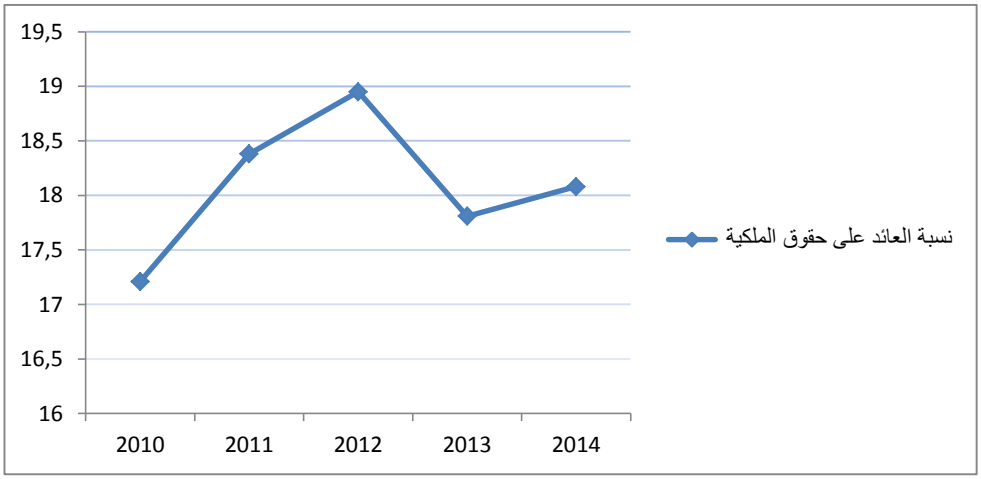

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-5) وبرنامج Excel 2010

التحليل : من خلال الجدول رقم(3-5) والمضوح بالشكل رقم (3-6) يمكن ملاحظة أن معدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات 2010، 2011، 2012 حقق ارتفاعا نسبيا حيث بلغ 17.21%، 18.38%، 18.95% على التوالي، ليشهد إنخفاضا في سنة 2013 إلى 17.81%، ثم عاد للإرتفاع سنة 2014 بنسبة 18.08% وذلك بمتوسط قدر ب 18.08ونسبة مخاطرة 0.08% كما أن درجة الخطر لكل وحدة من العائد على حقوق الملكية قدرت ب 0.03.مما يدل على أن البنك يتعرض للمخاطرة بنسبة قليلة.

التفسير: يفسر تميزبنك البركة الجزائري بالربحية لإعتماده على آليات متعددة في التمويل فمنها ما يتميز بمخاطرة مرتفعة ومنها ما يتميز بالربح المضمون كالاعتماد الكبير على المرابحة.

الشكل رقم (3-7) : تطور كل من العائد على الأصول ومعدل منفعة الأصول.

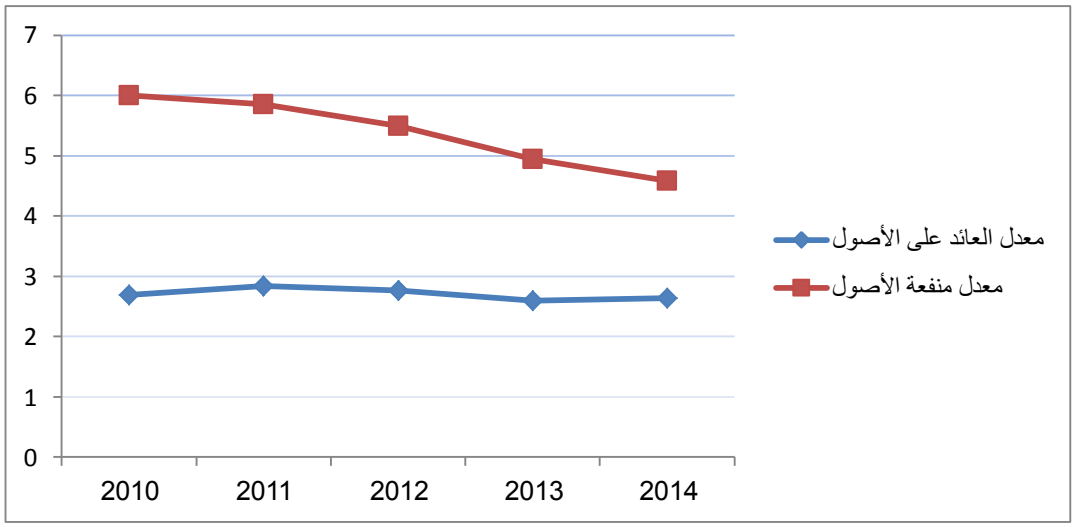

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-5) وبرنامج Excel 2010

التحليل: تبين من الجدول رقم (3-5) الموضح بالشكل رقم (3-7) أن مؤشر العائد على الأصول شهد ارتفاعا نسبيا في سنتي 2010 و2012 حيث قدر ب 2.69% لسنة 2010 و2.84% لسنة 2011، لينخفض قليلا في سنتي 2012، 2013، ب 2.77%، 2.6% ثم يرتفع مجددا في سنة 2014 ب 2.64 % ، بمتوسط 2.7% ونسبة مخاطرة 0.08% كما أن درجة الخطر لكل وحدة من العائد على الأصول قدرت ب 0.02.% مقارنة بمعدل منفعة الأصول الذي شهد إنخفاضا مستمرا خلال السنوات الخمس 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، حيث قدر ب 6%، 5.85%، 5.49%، 4.94% على التوالي. وذلك بمتوسط قدر 5.37% ، كما أن نسبة مخاطرة الوحد الواحدة شهدت إرتفاعا مقارنة بنسبة مخاطرة العائد على الأصول حيث قدرت ب 0.53% ودرجة الخطر قدرت ب0.09%.

التفسير: يفسر حسن الأداء الذي حققه بنك لبركة الجزائري بانخفاض في الأصول وارتفاع في استخدام الموارد التي ترفع من صافي الدخل.أما معدل منفعة الأصول فيفسر الإنخفاض المستمر بإنخفاض قدرته على التنويع في المحفظة الاستثمارية

الشكل رقم (3-8) : تطور معدل هامش الربح.

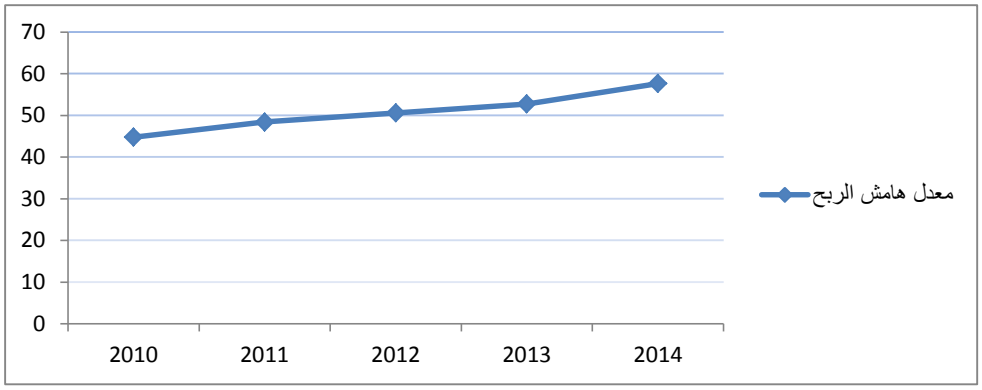

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-5) وبرنامج Excel 2010.

التحليل: اتضح من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-8) أن معدل هامش الربح في ارتفاع مستمر في السنوات 2010 ب44.78% وفي 2011 ب48.41% و50.56% و52.73% لسنتي 2013 ، 2014 على التوالي ليبلغ أعلى نسبة له سنة 2014 ب57.62%. بمتوسط قدر ب50.82% كما أن نسبة مخاطرة الوحد الواحدة شهدت إرتفاعا قدر ب4.25% وذلك بدرجة مخاطرة قدر ب0.08% مما يدل على أن هامش الربح يتعرض لمخاطر بنسبة عالية.

التفسير: يمكن تفسير سبب ارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب.

الشكل رقم (3-9) : تطور معامل الرفع المالي.

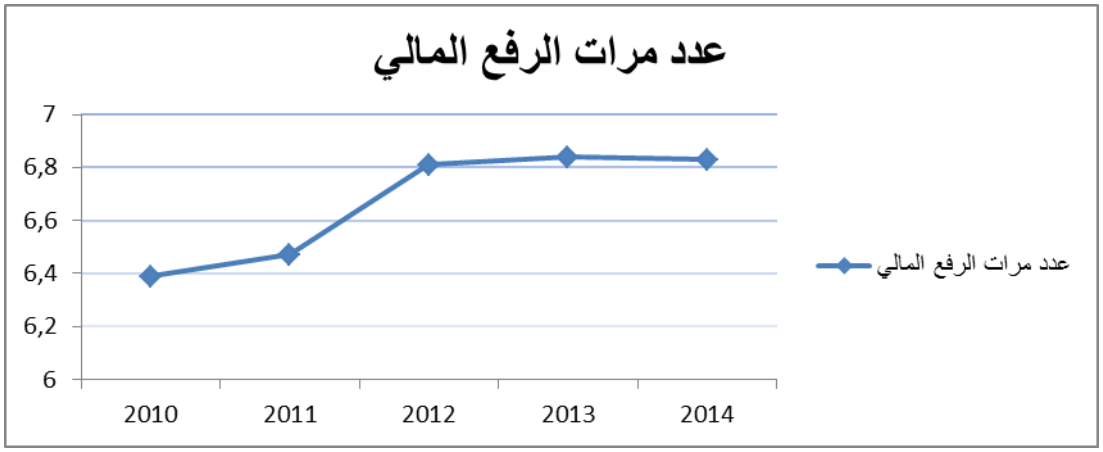

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-6) وبرنامج Excel 2010

التحليل: ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-9) أن مضاعف حقوق الملكية أو مؤشر الرفع المالي أنه كان في إنخفاض سنتي 2010 و2011 ب6.39 و6.47 ليرتفع بداية من سنة 2012 ب6.81 وب 6.83 لسنة 2013 و يستقر ب 6.83 سنة 2014. وذلك بمتوسط قدر ب6.66 % ونسبة مخاطرة 0.08 قدرت ب0.07% كما أن درجة الخطر لعدد مرات الرفع المالي قدرت ب 0.01.%

التفسير: يعود تذبذب في مؤشر الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول. فالأموال الخاصة أموال الغير وبالتالي مخاطرة عند الاستثمار بها.

ثانيا : مؤشرات المخاطرة.

لتقييم آداء بنك البركة الجزائري بطريقة المخاطرة يتم استخدام المؤشرات التالية:

الجدول رقم (3-7) : طرق حساب نسب مؤشرات المخاطرة المستخدمة ببنك البركة الجزائري

مؤشرات المخاطرة	بنك البركة الجزائري
مخاطر رأس المال	نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) - (الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)} *100> 8%
مخاطر الائتمان	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة/تمويلات ممنوحة للمؤسسات+تمويلات ممنوحة للزبائن
مخاطر السيولة	(نقديات(لدي البنك+لدي البنك المركزي + ccp) +الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع +المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100

المصدر: رتيبة بركبية، مرجع سابق

المال لعدم توفر المعطيات الكثيرة المساعدة على حساب مخاطر رأس المال تم الإعتماد على النسبة المبسطة وهي: إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول

حساب مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة

الجدول رقم (3-8) : نسب مؤشرات المخاطرة ببنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2014)

الوحدة %

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	$\bar{x}$	σ	cv
مخاطر رأس المال	15.63	15.45	14.66	14.62	14.63	14.99	0.44	0.03
مخاطر الإئتمان	10.53	10.90	11.30	0.323	0.56	6.72	5.13	0.76
مخاطر السيولة	62.91	65.64	58.19	67.35	56.91	62.2	4.07	0.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (3-2) رقم والملحق رقم (4).

الشكل رقم(3-10): نسبة مخاطرة رأس المال في بنك البركة الجزائري.

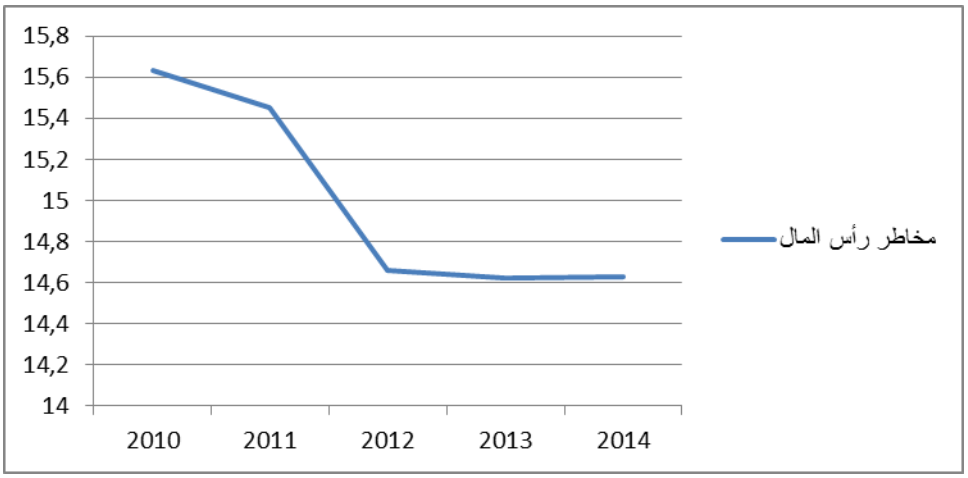

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-8) وبرنامج Excel 2010

التحليل: إتضح من الجدول رقم (3-8) الموضح بالشكل رقم (3-10) أن مخاطر رأس المال كانت مرتفعة خلال سنتي 2010 و2011 قدرت ب 15.63% و15.45% ثم إنخفضت سنة 2012 بنسبة 14.66% وبدأت بالإستقرار في 2013 و2014 ب14.62% و14.63% بمتوسط قدر ب14.99% كما أن نسبة مخاطرة قدرت ب0.44% وذلك بدرجة مخاطرة قدر ب0.03% مما يدل على أن البنك يتعرض لنسبة قليلة من مخاطر رأس المال.

التفسير: بنك البركة الجزائري يحاول الاحتفاظ بنسبة عند معدل ثابت وعدم انخفاضها عن معدل الملاءة.

الشكل رقم (3-11) : تطور نسبة مخاطرة الائتمان في بنك البركة الجزائري.

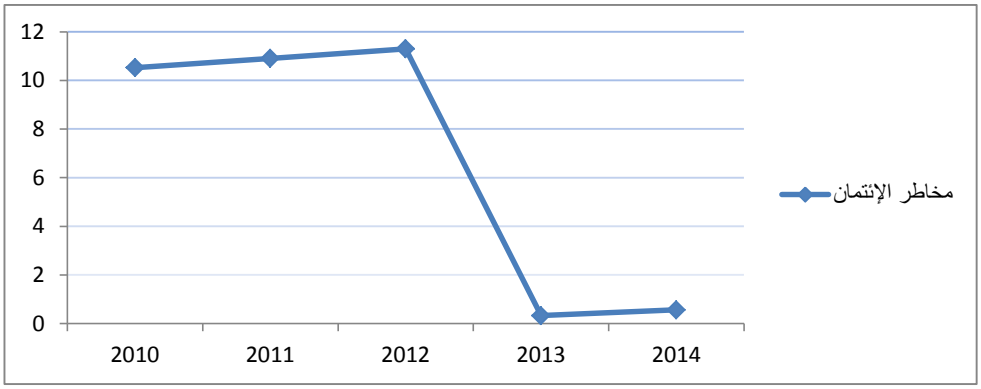

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-8) وبرنامج Excel 2010

التحليل: أظهر الجدول رقم (3-8) الموضح بالشكل رقم (3-11) أن نسبة مخاطر الإئتمان شهدت إرتفاعا نسبيا خلال السنوات الثلاث 2010، 2011، 2012، ب 10.53%،10.90% 11.30% وانخفاض حاد سنتي 2013،2014 ب 0.32%،0.56%.

وذلك بمتوسط قدر ب6.72% وقدرت نسبة مخاطرة الوحدة الواحدة ب5.13% حيث شهدت هذه النسبة إرتفاعا وذلك بدرجة مخاطرة قدر ب0.76 %مما يدل على أن البنك يتعرض لنسبة عالية من مخاطر إئتمان.

التفسير: يمكن تفسير الإنخفاض الحاد لمخاطر الإئتمان في السنوات الأخيرة بالتنوع في صيغ التمويل والاستثمارات .

الشكل رقم (3-12) : تطور مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري

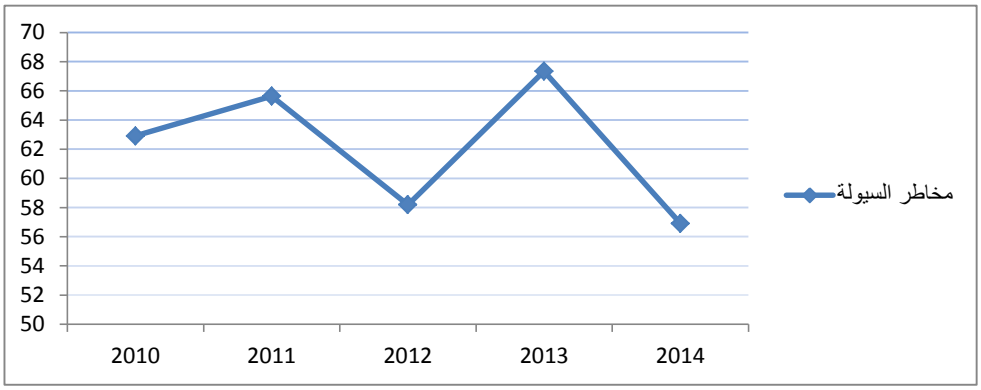

المصدر: من إعداد الطالبة الجدول رقم (3-8) وبرنامج Excel 2010

التحليل : تبين من خلال الجدول رقم (3-8) الموضح بالشكل رقم (3-12) أن مخاطر السيولة قد شهدت تذبذبا في نسبتها حيث ارتفعت سنتي 2010و2011 ب 62.91% و65.64%

ثم انخفضت سنة 2012 ب85.19% لترتفع ثانية ب67.35% سنة 2013 لتعود إلى الإنخفاض بنسبة 65.91 لسنة 2014. بمتوسط قدر ب62.2% كما أن نسبة مخاطرة قدرت ب4.07% وذلك بدرجة مخاطرة الوحدة الواحدة قدرت ب0.06 %

التفسير: يعود التذبذب في مخاطر السيولة إلى البحث عن آلية لتوظيف أكبر لهذه السيولة.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك البركة الجزائري أحد أهم البنوك الخاصة في الجزائر، حيث تم التعرض في هذا الفصل إلى نشأته وتطوره والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. كما يعد بنك البركة أول تجربة للمصرفية الإسلامية في الجزائر، ولقد لقت نجاحا كبيرا في السوق المصرفية الجزائرية. حقق تحسنا كبيرا في مجموع ميزانيته خلال السنوات الأخيرة من 2010 إلى غاية نهاية 2014 والذي ارتبط بتوسعات نشاطاته وزيادة فروعه، بالإضافة إلى تطور حقوق الملكية بشكل ملحوظ نتيجة التوسعات في الاحتياطات والأرباح، ويعتمد بنك البركة الجزائري على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات عملائها أي صيغ التي تحقق ربحا مجزيا بمستوى مخاطر اقل، حيث يتعرض بنك البركة لمخاطر أكثر من التي تتعرض لها البنوك التقليدية .